المرحلة الأولى: نظريات فترة الخمسينيات

01- **الدفعة الكبرى:** تُعدّ نظرية الدفعة الكبرى، التي ارتبطت بالاقتصادي Paul Rosenstein-Rodan، من أبرز نظريات التنمية التي تؤكد أن الدول النامية لا يمكنها تحقيق الإقلاع الاقتصادي عبر استثمارات جزئية أو تدريجية، بل تحتاج إلى دفعة قوية من الاستثمارات الكبيرة والمتزامنة في عدة قطاعات اقتصادية. تقوم هذه النظرية على فكرة أن ضعف الطلب، ونقص رأس المال، وغياب التكامل بين القطاعات يعيق عملية التنمية، مما يستدعي تدخل الدولة لتنسيق الاستثمارات وتوجيهها نحو مشاريع كبرى تشمل الصناعة والبنية التحتية والخدمات. ويؤدي هذا التنسيق إلى خلق طلب متبادل بين القطاعات، حيث يصبح العمال في كل قطاع مستهلكين لمنتجات القطاعات الأخرى، مما يعزز النمو ويكسر حلقة الفقر. ورغم أهمية هذه المقاربة في تحفيز التنمية السريعة، إلا أنها تواجه انتقادات تتعلق بارتفاع تكلفتها، ومخاطر سوء التخطيط، والاعتماد الكبير على دور الدولة.

02- **النمو المتوازن:** يُعدّ مفهوم النمو المتوازن من أبرز مقاربات التنمية الاقتصادية، وقد ارتبط بأعمال الاقتصادي Ragnar Nurkse، حيث يقوم على فكرة أن تحقيق التنمية في الدول النامية يتطلب استثمارات متزامنة ومتوازنة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بدل التركيز على قطاع واحد فقط. تنطلق هذه النظرية من فرضية أن ضيق حجم السوق وضعف الطلب يشكلان عائقًا رئيسيًا أمام الاستثمار، لذلك فإن تنمية عدة قطاعات في وقت واحد تخلق طلبًا متبادلاً بينها، مما يحفّز الإنتاج ويوسّع السوق الداخلي. فمثلًا، عندما يتم تطوير الصناعة والزراعة والخدمات بشكل متكامل، يصبح العاملون في كل قطاع مستهلكين لمنتجات القطاعات الأخرى، وهو ما يؤدي إلى كسر حلقة الفقر وتحقيق نمو ذاتي مستدام. كما تؤكد هذه المقاربة على دور الدولة في التخطيط وتنسيق الاستثمارات لضمان التوازن القطاعي، غير أنها تعرّضت لانتقادات تتعلق بصعوبة توفير الموارد اللازمة لتطبيقها، خاصة في الدول محدودة الإمكانيات، إضافة إلى احتمال ضعف الكفاءة في حال سوء إدارة هذا التوازن.

03- **مراحل النمو:** تزامن ظهورها والترويج لها مع ظهور نظرية المجتمع المنجز، أي أوائل الستينات، وقد أراد والت روستو W.W.Rostow وهو صاحب النظرية، أن تكون نظريته بديلا للفكر الماركسي الذي ازداد تأثيره في فترة الصراع الإيديولوجي[1].

اعتمد روستو على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يرى أن الإنتقال من التخلف إلى التنمية يتم على شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم بها المواطن بالاستهلاك والتوفير للسلع والخدمات، وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله:" إنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من

(1)- فتحي أبو العينين،"الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية والتخلف والمشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث"، **مجلة الشؤون الاجتماعية**،38،(1993): 152.

الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث"[2]، وتمثل خمسة مراحل هي: (1) مرحلة المجتمع التقليدي، (2) مرحلة ما قبل الإقلاع، (3) مرحلة الإقلاع، (4) مرحلة الاندفاع نحو النضوج، (5) مرحلة الاستهلاك الوفير. وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المراحل الخمسة:

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويؤدي فيها نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى القدرية ومعاداة للتغيير، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد قدم مثالا لدول اجتازت هذه المرحلة مثل الصين، دول شرق الأوسط، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض الدول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد[3].

ب- **مرحلة ما قبل الإقلاع:** وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها. وتتميز بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة، والتجارة، مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يؤديه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الأساسية للتنمية الصناعية. كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يؤديه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ والانطلاق هي ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير[4].

ج- **مرحلة الإقلاع** : وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد، في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السري إذن فروستو يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وإنتشار المراكز الحضرية[5].

---

(2)- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1997)، ص.16.

(3)-W.W. Rostow, **les étapes de la Croissance économique**, (France : Edition du Seuil, 1963) pp, 13-16.

(4)-**Ibid,** PP. 16-18 et PP. 33-60.

(5)- فؤاد حيدر، **التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف**، (بيروت: دار الفكر العربي، 1990)، ص،1.

تعتبر هذه المرحلة قصـيرة نسـبيا (من 20إلى 30 سـنة تقريبا)، وهي أصـعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشـاق والعمل المتواصـل لإرسـاء قواعد نهضـة اقتصـادية واجتماعية شـاملة، وقدم روسـتو جدولا يتضـمن تواريخ تقريبية لمرحلة الانطلاق في بعض الدول. وحسـب روسـتو فإن هناك ثلاثة شـروط أسـاسـية للانطلاق[6]:

- ارتفاع معدل الاسـتثمار المنتج لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.

- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.

- التأسـيس السـريع لأداة سـياسـية واجتماعية ومؤسـساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يقوم على عصرنة الاقتصاد.

ج- **مرحلة الاندفاع نحو النضـوج**: وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60سـنة)، وفيها يملك الاقتصـاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصـناعات الأصـلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مسـتويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسـين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي. ومن مظاهر هذه المرحلة:

- قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعة الكهربائية).

- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

- النضج الفكري للمجتمع.

- زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10-20% من الناتج الوطني.

- تغير هيكلة الطبقة الشغيلة (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا).

- تطور مستوى مسيري المؤسسات وامتلاكهم بعد النظر في التسيير.

و- **مرحلة الاسـتهلاك الوفير:** وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد درجة كبيرة من التقدم حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السـكان في سـعة من العيش وبدخول عالية وقسـط وافر من سـلع الاسـتهلاك وأسـباب الرخاء، ومن مظاهرها[7]:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة كالسيارات.

---

(6)-W.W. Rostow, **Op. Cit**, pp, 23-24 .

(7)-**Ibid**, P.66.

- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

يعتقد روستو أن نهاية هذه المرحلة يصل فيها الأفراد إلى أعلى مراتب الرفاهية المادية التي ستكون مصحوبة باهتمامهم بالجانب الروحي والعقائدي والبحث فيما وراء الطبيعة. إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص نذكر أهمها فيما يلي:

- هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين:

أولا: في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا.

ثانيا: في إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث.

وتعتبر مرحلة الانطلاق (المرحلة الثالثة) أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها(مرحلة ما قبل الإقلاع).

- لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية على أنها كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر المراحل المختلفة[8].

- تضع هذه النظرية الدول المتخلفة اليوم أمام حتمية المرور بالمشاكل المختلفة التي عرفتها البلدان المتقدمة في مسيرتها التنموية، لذلك انتقد ميردال بشدة هذه النظرية معتبرا إياها غير علمية من الوجهة المنهجية، وأن المبدأ الأساسي لها يخدم الاعتراف بتشابه التطور في مختلف البلدان وفي مراحل تاريخية مختلفة[9].

04- **الحد الأدنى من الجهد الحاسم**: طور الاقتصادي Harvey Leibenstein أطروحة مفادها ان البلدان المتخلفة المكتظة بالسكان تعيش حلقة مفرغة تبقيها في مستوى توازني منخفض لنصيب الفرد من الدخل، و ان الطريق للخروج من هذا المازق هو القيام **بأدني جهد حاسم** معين من شانه رفع دخل الفرد إلى مستوى يمكن من خلاله الحفاظ على استدامة التنمية الاقتصادية، ووفق Leibenstein يخضع كل اقتصاد **لصدمات ومنشطات**: تشير الصدمات إلى تلك القوى التي تقلل مستوى الانتاج و الدخل والعمالة وتمارس

([8])-Bernard Conte," **Le sous développement : Retard de développement**", http://conte.u-bordeaux4 .fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf.

([9])- عادل مختار الهواري، **التنمية الاقتصادية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص.120.

تأثيرات سلبية تعمل على اخماد واضعاف قوى التنمية. على عكس ذلك ، تعمل المنشطات على رفع مستوى الدخل وتحفيز قوى التنمية.[10]

حيث تعتبر بعض البلدان المتخلفة لأنها تخضع لتأثير الصدمات أكثر من تأثير المنشطات، فقط عندما يتم تحفيز العوامل المحفزة للدخل (المنشطات) إلى أبعد بكثير من العوامل المثبطة للدخل (الصدمات) يتم الوصول الى للحد الادني الحرج المطلوب لتحقيق النمو المطرد ويسير الاقتصاد على طريق التنمية.

يعتمد الاساس المنطقي لأطروحة الحد الادنى من الجهد الحرج على وجود ظروف اقتصادية مواتية معينة بحيث تتوسع القوى المحفزة للدخل بمعدل أعلى من القوى النشطة له، في عملية التنمية، يتم إنشاء هذه الظروف اعتمادا على مواقف ودوافع الأفراد والحوافز المقدمة لهم. ومع ذلك، فإن الدوافع و الحوافز لا جدوى منهما دون العوامل الرئيسية للتنمية الإقتصادية او اعوان النمو Growth Agents مقدار القدرات الكامنة في سكان بلد ما للقيام بأنشطة مساهمة في النمو، أو اولئك الافراد الذين لديهم قدرة تنفيذ الأنشطة المستهمة في النمو.[11]

في البلدان المتخلفة، هناك تأثيرات عكسية ضد التغيير تميل الى خفض مستوى الدخل وهي: 1- الانشطة المقاولتية التي تهدف الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية الحالية عبر تثبيط وتقليص الفرص الاقتصادية التي يمكن توسيعها؛ 02- الانشطة المحافظة على العمالة المنظمة وغير المنظمة الموجهة ضد التغيير؛ 3- مقاومة المعرفة والافكار الجديدة و الانجذاب المتزامن نحو المعرفة الكلاسيكية و الافكار القديمة؛ 04- زيادة الانفاق الاستهلاكي غير المنتج في القطاعين العام والخاص كان بالامكان استخدام تلك الموارد بطريقة أخرى كتراكم راسمال؛ 05- النمو السكاني وما يترتب عنه من نمو قوة عاملة تمارس تأثير إضعاف حجم رأس المال المتاح لكل عامل؛ و 6- وجود نسبة عالية لراس المال الى الناتج.[12]

للتغلب على هذه التأثيرات التي تبقي الاقتصاد في حالة تخلف، يلزم بذل جهد أنى كبير وحاسم بما فيه الكفاية للحفاظ على معدل سريع للنمو الاقتصادي من خلال دفع الحوافز ذات المحصلة الايجابية ويخلق قوى لمواجهة الحوافز ذات المحصلة الصفرية. نتيجة للحد الادنى من الجهد الحرج، سيرتفع الدخل ويميل إلى زيادة مستوى الادخار والاستثمار مما يؤدي بدوره إلى: 01- توسيع أعوان النمو؛ 02- زيادة مساهتمهم في نصيف الفرد من راس المال إلى النتاج؛ 03- إضعاف كفاءة العوامل المثبطة للنمو؛ 04 – خلق ظروف اجتماعية وبيئة لتعزيز التنقل الاجتماعي والاقتصادي؛ 5- زيادة التخصص وتوسيع القطاعات المكونة

[10] - أمين حواس، نظريات التنمية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة LMD تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تبارت، 2020-2021، ص16.

[11] - المرجع نفسه، ص16.

[12] - المرجع نفسه، ص18.

للاقتصـاد؛ و 06 – تحسـين مناخ يؤدي الى تغيرات أكثر تلائما مع التغيرات الاقتصـادية والاجتماعية خاصـة البيئة التي تؤدي لخفض الخصوبة وما يترتب عنه من خفض نهائي لمعدل النمو السكاني.[13]

[13] -المرجع نفسه، ص18.